مؤسسات ضمان القروض ودورها في تأمين السداد المصرفي

Loan guarantee institutions and their role in securing repayment

هداء عبد الرضا زيدان	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	Hedaa73@gmail.com
أ.د. فيحاء يعقوب عبد الله	جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	fayhaa1959@yahoo.com

المستخلص:

يهدف البحث الى بيان دور مؤسسات ضمان القروض في تأمين سداد القروض، إذ تبلورت مشكلة البحث حول ان الضمان هو أحد الإجراءات القانونية المتاحة للمصرف والتي يتعهد فيها المقترض بتسديد قيمة القرض مع الفوائد، الا ان هذا الضمان لم يعد كافي للمصرف لاحتمالية حدوث مخاطر عدم السداد الام والذي يستوجب زيادة الضمانات بما يسمح تأمين السداد، وقامت الباحثة باختيار عينة عمدية مكونة من (90) شخص مبحوث في عينة في من المصارف العراقية التجارية الخاصة (الخليج التجاري، سومر، الموصل، بغداد، الاهلي العراقي)، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي والاحصائي لاختبار فرضية البحث، واظهرت نتائج البحث الى ان عينة البحث تؤيد وبشكل كبير بأن وجود شركة لضمان القروض المصرفي تسهم في تقليل مخاطر عدم سداد القروض.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ضمان القروض، مخاطر عدم السداد، القروض.

Abstract:

The research aims to explain the role of loan guarantee institutions in securing the repayment of loans, as the research problem crystallized around the fact that the guarantee is one of the legal procedures available to the bank in which the borrower undertakes to pay the loan value with interest, but this guarantee is no longer sufficient for the bank due to the possibility of non-payment risks. Which necessitates increasing the guarantees to allow securing payment, and the researcher chose a deliberate samplFrom (90) people surveyed in a sample of Iraqi private commercial banks (Trade Bay, Sumer, Mosul, Baghdad, Al-Ahly Al-Iraqi), and the researchers used the descriptive and statistical method to test the research hypothesis, and the results of the research showed that the research sample supports and greatly that the existence of a company To guarantee bank loans contribute to reducing the risk of non-payment of loans.

Keywords: loan guarantee institutions, non-payment risks, loanse

المبحث الاول / منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث : أن عملية منح القروض من المصرف يقابله ضمان من المقترض، والذي يعد من الإجراءات القانونية المتاحة للمصرف والتي يتعهد بها المقترض بتسديد قيمة القرض مع الفوائد، إلا ان هذا الضمان لم يعد كافي للمصرف لاحتمالية كبيرة لحدوث مخاطر ناتجة عن منح هذا القرض ومنها عدم السداد مما ظهرت الحاجة الملحة الى تعزيز إجراءاتها بالبحث عن جهة ضامنة للقرض وهي شركات ضمان القروض المصرفي، اذ يدور التساؤل الرئيس للبحث حول "دور شركات ضمان القروض في تأمين السداد المصرفي"، وفي ضوء ذلك يحاول البحث الإجابة على التساؤل الاتي:

هل تسهم شركة ضمان القروض المصرفي في تقليل مخاطر عدم السداد المصرفي؟

ثانياً: اهمية البحث : تبرز اهمية البحث من كون ان شركة ضمان الائتمان تعد من المؤسسات الساندة للجهاز المصرفي في تشجيع المصارف على منح القرض في مختلف الآجال ودورها في تقليل من مخاطر عدم سداد القروض للمصرف المانح للأئتمان عن طريق الدخول كضامن للعميل امام المصرف.

ثالثاً: اهداف البحث : يهدف البحث الى صياغة تأطير نظري للتعريف بالمخاطر المؤثرة على عملية منح القروض المصرفي، ومفاهيم شركات ضمان القروض، فضلاً عن الوقوف على اراء العينة المبحوثة بشأن مدى اسهام شركة ضمان القروض في تأمين السداد المصرفي.

رابعاً: فرضية البحث :(لا تسهم مؤسسة ضمان القروض المصرفي في تقليل مخاطر عدم سداد القروض).

خامساً: منهج البحث :تم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الأطار النظري العام باستخدام المراجع ذات العلاقة بمتغيري البحث، والمنهج الاحصائي في تحليل اداة البحث الاستبانة باستخدام البرنامج الاحصائي (ssps, v25).

سادساً: حدود البحث :

الحدود المكانية : اقتصرت حدود البحث على المصارف الخمسة (مصرف بغداد ، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الموصل ، مصرف سومر ، مصرف الخليج التجاري)

الحدود الزمانية : تغطي بيانات البحث المدة من 2022/7/15 لغاية 2022/8/14

المبحث الثاني/ التأطير النظري

اولاً: تعريف الائتمان المصرفي : يعرف الائتمان المصرفي بأنه علاقة دين قائمة على الثقة تتكون من تبادل السلع أو الخدمات أو النقود مقابل وعد بدفع مقابل معين، مثل السلع أو النقود أو الخدمات، في المستقبل وفي وقت محدد **(عبدالقادر، 2001: 342)**، او هو تلك العملية التي يقوم المصرف بمقتضاها بمنح زبون ما بناء على طلبه، تسهيلات ائتمانية في صورة أموال نقدية او في صورة أخرى لتغطية العجز في السيولة، وتمكينة من مواصلة نشاطه **(الأمين ورابح، 2017 : 11)**.

وترى الباحثة ان الائتمان المصرفي هو الثقة التي يمنحها المصرف للعميل وذلك بوضع تحت تصرفه مبلغا نقديا أو تعهداً ضامناً وإمكانية استعماله عند الحاجة لفترة محددة وذلك مقابل الوفاء بالتزاماته مع عائد إضافي معين لقاء تلك الخدمة المصرفية.

ثانياً: أهمية الائتمان المصرفي : للائتمان المصرفي أهمية كبيرة تتمثل في كونه

أ- وظيفة اساسية للمصرف في النشاط الاقتصادي، وفي نفس الوقت أداة حساسة وخطيرة يمكن أن يكون لها آثار سلبية على الاقتصاد، والاستخدام المفرط يمكن أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية، وأن تحجيمة يمكن أن يؤدي إلى الانكماش. **(الزبيدي، 2011: 166)**

ب- يساعد الائتمان المصرفي على زيادة الإنتاجية، حيث تتطلب المشاريع الصناعية والزراعية الجديدة والقائمة موارد مالية لمساعدتها على توسيع أنشطتها **(السامرائي ، 1999: 90)**

ت- يزيد الائتمان المصرفي من القوة الشرائية للزبائن الذين لديهم دخل محدود حاليًا للحصول على بعض السلع، وخاصة السلع المعمرة. هذا يعني أن القروض يساعد في تحفيز وزيادة الطلب الكلي، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج. **(كنعان، 2012: 179)**

ث- يستخدم في تسوية المبادلات من خلال أدوات الائتمان المصرفية مثل السندات الإذنية، وتحويلات الخزينة، والحوالات البريدية، وما إلى ذلك، لأنها تمثل ديونًا أو حوالات بريدية مستحقة على المُصدر لحاملها. **(الدوري، 2012: 16)**

ج- تنشيط التجارة الدولية، اذ تسهل الائتمان تمويل عمليات الاستيراد والتصدير والتحويلات الخارجيه من خلال المصارف.**(كنعان، 2012: 180)**

ثالثا: أنواع الائتمان المصرفي: يتم تحديد نوع الائتمان بناءً على عدد من المعايير يمكن ذكر بعضها كما يلي:

1- **من حيث شخصية متلقي الائتمان** هنا يميز بين الائتمان الخاص و الائتمان العام: **(عفانة، 2020: 24)**

أ- **الائتمان الخاص:** متلقي الائتمان هو فرد أو شركة أو مؤسسة، مما يعني أن متلقي القروض هو فرد من أفراد القانون الخاص، سواء كان شخصًا طبيعيًا أو معنويا.

ب- **الائتمان العام:** المستفيد من الائتمان هو الدولة أو كياناتها القانونية الفردية مثل البلديات والمجالس المحلية والولايات.

2- من حيث الأجل هنا تمييز بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل: **(الأفندي، 2020: 127) (شيخة، 2022: 113):**

أ- الائتمان قصير الأجل : يوفر ائتمانًا لمدة لا تتجاوز سنة واحدة، وعادةً ما تكون لمدة ثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر، ويهدف هذا القروض عادةً إلى تمويل العمليات الصناعية أو التجارية أو الزراعية الجارية، مثل شراء الأسمدة والبذور.

ب- الائتمان متوسط الأجل : تبلغ مدة الائتمان من 1إلى5 سنوات، وهو مصمم بشكل عام لتمويل أدوات إنتاج معينة، وكذلك لتمويل الاحتياجات الفردية للسلع المعمرة.

ت- الائتمان الطويل الأجل : عادة ما يكون لمدة تزيد عن خمس سنوات، تهدف إلى تمويل رأس المال الثابت، مثل شراء الأراضي الزراعية، أو إنشاء مشروع صناعي، أو بناء العقارات.

3- **من حيث الغرض من الائتمان:** يتم التمييز هنا بين ائتمان الإنتاج أو الاستثمار و الائتمان التجاري والقروض الاستهلاكي . (Apatachioae,2015:43):

أ- **الائتمان الانتاجي:** يطلق عليه القروض الاستثماري ويمنح للمشاريع الانتاجية لتمويل رأس المال الثابت الذي تحتاجه، مثل الأراضي والمرافق والمنشآت والمعدات الفنية المختلفة.

ب- **الائتمان التجاري:** هذا هو ما يمول المشروع لعملياته الحالية (أي رأس المال العامل)، وللمشاريع التجارية لتمويل عمليات التسويق والتصرف في المنتجات.

ت- **الائتمان الاستهلاكي:** يتم تقديم هذا عادةً للافراد لتمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة، وعادة ما يتخذ هذا القروض شكل أقساط.

4- من حيث الضمان : ويتم التميز هنا بين الائتمان الشخصي و الائتمان المادي **(دودين ،2014: 235) (المغربي، 2020: 18).**

أ- **الضمان الشخصي:** في هذا النوع من الائتمان ، لا يُطلب من المقترض تقديم أي أموال مضمونة لسداد الدين، ولكنه راضٍ عن التزام المقترض ويلتزم بسداد الدين.

ب- الضمان العيني: في ذلك، يقدم الائتمان عينة مما يعتبره ضمانًا لسداد دينه، وفي هذه الحاله يعتبر المقرض مفضلا على الدائنين الآخرين في تلقي مبلغ الدين من الأموال التي يقدمها المقترض.

رابعاً: ضمان القروض : تتعلق إحدى النقاط الرئيسية عند معالجة مسألة القروض بـ "الضمانات"، والتي يمكن فهمها على أنها الآلية التي يقدم المقترض من خلالها للمقرض مُصدر السداد في حالة عدم قدرتة على الامتثال لمدفوعات التمويل التي تم منحها **(Gozzi, Schmukler, 2016: 17)**. وأن الغرض من القروض هو حماية الاعتمادات الممنوحة للزبائن، اي أن الهدف النهائي هو ضمان أن يتم تحصيل الاعتمادات التي تمتلكها الشركة أو الشخص الذي يعمل لحسابه الخاص لصالحهم في حالة إفلاس المقترض. **(Agnese, 2019:1-9).**

خامساً: مؤسسات ضمان القروض: أورد الباحثين عدة تعريفات متعددة لشركات ضمان القروض نذكر منها ما يأتي:

عرفت بانها مؤسسات تسهم في حصول المؤسسة العامة والخاصة على القروض من المؤسسات المصرفية والمالية، وتقدم الضمانات اللازمة لتغطية مخاطر القروض الممنوحة من قبل المصارف والمؤسسات المالية، كليًا أو جزئيًا، بهدف إنشاء او توسيع

الوحدات الاقتصادية وزيادة كفاءة إنتاجها وتسويقها **(النجار، 6:2008)**. أما **(عبد الكريم ، 21:2013)** فقد عرفوها بأنها مؤسسة تهدف إلى تشجيع وتطوير الوحدات الاقتصادية في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية من خلال تيسير حصولها على القروض المصرفي اللازم لإقامة مشاريعها، أو لتطوير أدائها، وذلك كله من خلال توفير الضمان للأموال الممنوحة من قبل المصارف، وقد عرفت ايضاً بأنها المؤسسات الفعالة في جذب الشركات للاندماج في الاقتصاد المحلي، وتمثل وسيطة لتسهيل حصولها على قروض مصرفية من خلال عملها كطرف ثالث يسمي "الضامن" على أن تلتزم بسداد جزء من القرض أو (كل القرض) للمصرف المانح للائتمان في حالة تخلف المقترض عن السداد **(Gozzi & Schmukler,2016: 2)**.

سادساً: اهمية مؤسسات ضمان القروض: تبرز اهمية شركة ضمان القروض في أنه يسهم بشكل مباشر في التطور الاقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل الحصول على القروض لصنف معين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنح القروض الفردية، وذلك من خلال ضمان الشركة لتغطية المخاطر الخاصة لتدعيم بعض الأنشطة الاقتصادية، أو فئة محددة من المشاريع التي يعتبر تطوير أولوية الأساس الذي يقوم عليه الضمانات في مختلف الدول يكون أما، في شكل تعاوني أو في شكل اعانات، مباشرة تسهل الحصول على القروض المصرفية التي من شأنها تنعكس على السياسة الاقتصادية **(Binh,2005: 16)**.

كما يعرف عن جميع المؤسسات أنها بحاجة إلى أموال، لذلك فهي تبحث دائما عن مصادر للحصول على تلك الأموال، ونجد أن هذه المؤسسات بصفة خاصة تعاني كثيراً من المشاكل الخاصة بالتمويل، كما تعمل على مواجهه تلك المشاكل، ، إلا أن التمويل المصرفي يتطلب أن يكون هناك ضامن لهذه القروض، ومن هنا فإن شركة ضمان القروض يؤدي دورا هاما في تمكين المؤسسات من الاقتراض، فضلا عن أنه يعتبر كافل للمقترضين أمام المصارف وهي تساهم أيضا في تنمية الاقتصاد الوطني **(الخوالدة،2019: 25)**.

سابعاً: خلاصة أعمال شركات ضمان القروض

1- بشكل عام، تتقدم الشركات المقترضة للحصول على ضمانات ائتمانية من خلال المصرف التي تم تطبيق القرض عليها. تفحص مؤسسة ضمان القروض محتوى الأعمال، وصلاحية الأموال، والإمكانات المستقبلية، وما إلى ذلك، وتقرر ما إذا كانت ستقبل الضمان أو ترفضه.
2- اذا قررت مؤسسة ضمان القروض قبول الضمان، فسيتم إصدار ضمان ائتماني للمصرف.
3- بناءً على ضمان القروض، تقدم المصارف قروضًا للشركات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الوقت، يكون الشخص مسؤولاً عن رسوم ضمان القروض.
4- يتعين على الشركات المقترضة سداد مدفوعات للمصارف بناءً على شروط القرض.
5- في حالة عدم إمكانية الوفاء بالسداد بسبب ظروف الشركات المقترضة، في هذه الحالة ستقوم شركة ضمان القروض بسداد القرض إلى المصرف نيابةً عن الشركة المقترضة **(Shang,2013 :39)**.

ثامناً: تعريف المخاطر : تعريف المخاطر بأنها "إمكانية حدوث إنحراف في المستقبل إذ تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع **(Duaka,2017:21)**.

تاسعاً: مفهوم المخاطر الائتمانية :يعد النظام المصرفي واحدة من الأنظمة التي تواجه العديد من المخاطر المالية، منها المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية ومخاطر رأس المال ومخاطر تقلب اسعار الفائدة، وتعد المخاطر القروضية واحدة من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف**(Mauchan Eric,2001:232)**، والتي تعرف بانها الخسارة المالية التي يتعرض لها المقرض بسبب إخفاق المقترض بوفاء قيمة القرض والفوائد المترتبة عليه وفقا لشروط وأحكام اتفاقية القرض.**(Kioko,et.al,2017:2)** .

عاشراً: مخاطر عدم السداد: تلك المخاطر التي تنتج بسبب فشل الزبون في تسديد تعهداته نحو البنك في موعدها المقرر، سواء أكان ذلك نتيجة تباطؤ الزبون ومماطلته أو نتيجة ظروف فوق طاقته، وسواء كان ذلك بعذر مقبول أو غير مقبول. **(عمي،2013 : 62)**

ويعرف **(عامر وغيتاوي،2020: 33)** مخاطر عدم السداد بأنها تلك المخاطر التي تنشأ من القروض المنطوية في مضمونها على خسائر جزئية أو كلية تتعرض لها شركات الضمان، وتتضمن تكاليف تلك القروض الائتمانية مضافاً تكاليف إدارتها وتحصيلها، أو تكلفة الفرصة البديلة، ومصاريف وتكاليف أعمال المتابعة، بسبب فشل الزبون في تسديد ما عليه من التزامات نحو شركة الضمان في موعدها المقرر، سواء أكان ذلك كان بسبب تباطؤ الزبون ومماطلته، أو نتيجة ظروف فوق طاقته، أو نتيجة عذر مقبول أو غير مقبول.

احدى عشر : مصادر خطر عدم سداد : تتوزع مصادر خطر عدم السداد ما بين يكون داخليا والذي يخص الزبون وخارجياً وهو خارج عن نطاق الزبون.

1- **المخاطر الداخلية:** ويمكن تسميتها بالمخاطر المرتبطة بالزبون وتقسم الى ما يأتي:

أ- **المخاطر المرتبطة بالزبون نفسه** : ترتبط هذه المخاطر بقدرة وكفاءة مدير الجهة المقرضة، وكذلك سمعة أي مؤسسة والتي تعتمد ذلك على شخصية مديريها ، والتي يمكن الحكم عليها من خلال كفاءتها في الإدارة **(القاضي،2021: 62)**.

ب- **مخاطر عملية الائتمان:** ينشأ هذا الخطر عندما يكون هناك عدم توازن بمنح القرض ما بين غرضه ومدته وقيمته، ولكي يتم تجنب هذا الخطر يجب أن يكون القرض متوافق مع الغرض من الاستخدام مع مراعاة تحديد مدة وميعاد تسديد الأقساط في تاريخ الاستحقاق **(عامر وغيتاوي،2020: 15)**.

ج- **مخاطر الوضع المالي:** ترتبط المخاطر المالية بشكل أساسي بالوضع المالي للمقترض والأسباب التي دعت الجهة المقترضة اللجوء الى البنك لتقديم طلب للحصول على القرض(عامر وغيتاوي،2020: 16).

د- **مخاطر الاسترداد:** مخاطر الاسترداد في حالة التخلف عن السداد لا يمكن التنبؤ بها ، وتعتمد على نوعية التخلف عن السداد والعديد من العوامل مثل جودة هذه الضمانات المستلمة من المقترض، وكذلك وقت التخلف عن السداد **(الخوالدة،2019: 9)**.

هـ- **مخاطر التعرض** : تنشأ مخاطر التعرض من حالة عدم اليقين السائدة بشأن المبالغ المستقبلية المعرضة للمخاطر **(حسين،2017: 81)**.

2- **المخاطر الخارجية** : وهي النوع الثاني من مصادر خطر عدم سداد القروض، وتتعلق هذه المصادر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأنشطة للقطاع أو البلد أو الشخص وتتفرع الى ما يأتي **(عفانة،2018: 155)**

أ- **المخاطر المهنية** : ترتبط هذه المخاطر بالتطور الحاصل للعوامل والشروط التي تتحكم في نشاط فرع معين من الفروع وطرق الإنتاج الناتجة مثل ظهور منتجات بديلة بأسعار أقل. والتذبذبات التي يمكن أن تأتي في إطار تغير أسعار التموين بالنسبة للقطاعات المترابطة أساسا بأسعار المواد الأولية (الكاكاو القطن البترول) فانخفاض الأسعار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في قيمة المخزون والصناعات المرتبطة بها كما أن ارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المديونية وهذا يؤدي إلى اختناق هذه الشركات **(عامر وغيتاوي،2020: 15)** .

ب- **المخاطر العامة** : هي المخاطر التي تواجهها جميع القروض، بغض النظر عن طبيعتها وظروفها للوحدة الاقتصادية المقترضة وهي متداخلة فيما بينها ومنها مخاطر التضخم ومخاطر السوق والمخاطر الاقتصادية. **(خراز،2018: 5)**.

اثنى عشر : مؤسسة ضمان القروض كوسيلة لمواجهة مخاطر عدم سداد

تعمل مؤسسة ضمان القروض كضامن عندما تتلقى الشركات الصغيرة والمتوسطة قروضًا من المؤسسات المالية للأموال اللازمة لأعمالها ، وتسهل الاقتراض وهي مؤسسة عامة **(Shang, 2013:9)** وتقوم هذه المؤسسات بخطوات للحد ومواجهة مخاطر عدم سداد القروض نستعرض ما يأتي **(Duaka,2015: 7)** :

1-**فحص الائتمان:** تجري مؤسسة ضمان القروض فحوصات وفحوصات ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمت بطلبات.

2- **الموافقة على الضمان:** ستصدر مؤسسة ضمان القروض ضمان ائتماني للمؤسسات المالية عندما ترى ذلك مناسبًا.

3- **تنفيذ الائتمان** :تقدم المؤسسات المالية قروضًا للشركات الصغيرة والمتوسطة، وما إلى ذلك بناءً على ضمانات القروض.

4- **السداد** : سوف تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وما إلى ذلك ،بسداد المدفوعات للمؤسسات المالية وفقًا لشروط القرض.

5- **طلب الدفع البديل:** عندما لا تتمكن مؤسسة صغيرة أو متوسطة الحجم من سداد كل قرض أو جزء منه لسبب ما، ستطلب مؤسسة مالية سدادًا بديلاً من شركة ضمان القروض.

6- **الدفع البديل** : بناءً على هذا الطلب، ستحل مؤسسة ضمان القروض محل رصيد القرض للمؤسسة المالية نيابة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة.

7- **مطالبات التعويض:** تحصل مؤسسة ضمان القروض على حقوق السداد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وما إلى ذلك عن طريق دفع الحلول (Liu, D.J. 2008:47).

8- **سداد الديون المستحقة:** سوف تسدد التزامات السداد الخاصة بها لشركة ضمان عندما تقبل الشركة الضمان استجابة لطلب شحنة الضمان ويتم تنفيذ القرض من المؤسسة المالية ، وتأهيل الشركة واستخدام القرض ، ومبلغ الضمان ، وما إلى ذلك. كقاعدة عامة ، يتم تغطية الضمانات مع المتطلبات من خلال تأمين الائتمان على أساس قانون تأمين الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة. ، وستكون هذه الشركة هي التي تقوم بتعويض المؤسسة المالية نيابة عن اصحاب المشاريع(Shang 2013:41) .

المبحث الثالث/ الجانب العملي

يتناول هذا المبحث اختبار فرضية البحث بالاعتماد على نتائج تحليل اداة البحث (الاستبانة)، حيث تم اخذ عينة عمدية مكونة من (90) شخص مبحوث في عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة في بغداد، هي كل من مصرف (الخليج، الموصل، بغداد، سومر، الاهلي العراقي)، تم استعادة (86) استمارة منها استمارة فارغة واستمارتين غير صالحة للتحليل، و(4) لم تتم اعادتها، وكانت النتائج بشأن عبارات الاستبانة كالاتي:

أ- **العبارة الأولى : لا تسهم شركة ضمان القروض في تقليل مخاطر عدم سداد القروض.**

الجدول (1) التوزيع التكراري لإجابات العينة المبحوثة على العبارة الأولى

اجابات العينة	التكرار	النسبة
لا اوافق بشدة	54	65%
لا اوافق	17	20%
محايد	4	5%
اوافق	3	4%
اوافق بشدة	5	6%
المجموع	83	100%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل (spss v.25)

من الجدول رقم (1) يتضح ان معظم أفراد العينة لا يوافقون بشدة على صحة العبارة حيث بلغت نسبتهم (65 %) وبلغت نسبة غير الموافقين (20 %) وبلغت نسبة المحايدون اتجاه العبارة (5%) من افراد العينة ونسبة (4%) يوافق، و (6%) يوافق بشدة، على صحة العبارة، ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الشكل (1).

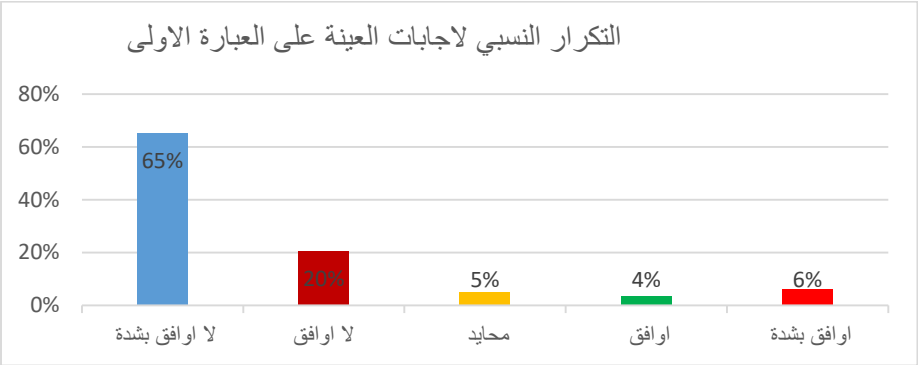

شكل رقم (1) اجابة العينة على العبارة الاولى

ب- العبارة الثاني: ليس هناك علاقة عكسية بين انشاء شركة ضمان القروض ومخاطر عدم سداد القروض.

الجدول (2) التوزيع التكراري لإجابات العينة المبحوثة على العبارة الثانية

اجابات العينة	التكرار	النسبة
لا اوافق بشدة	27	33%
لا اوافق	39	47%
محايد	5	6%
اوافق	9	11%
اوافق بشدة	3	4%
المجموع	**83**	**100%**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل (spss v.25)

من خلال الجدول يتضح ان معظم أفراد العينة بنسبة (47%) لم يوافقوا على صحة عدم وجود علاقة عكسية بين انشاء شركة ضمان القروض ومخاطر عدم السداد، ونسبة (33%) غير موافقون بشدة، ونسبة (11%) محايدون، و(4%) موافقين بشدة. ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الشكل (2).

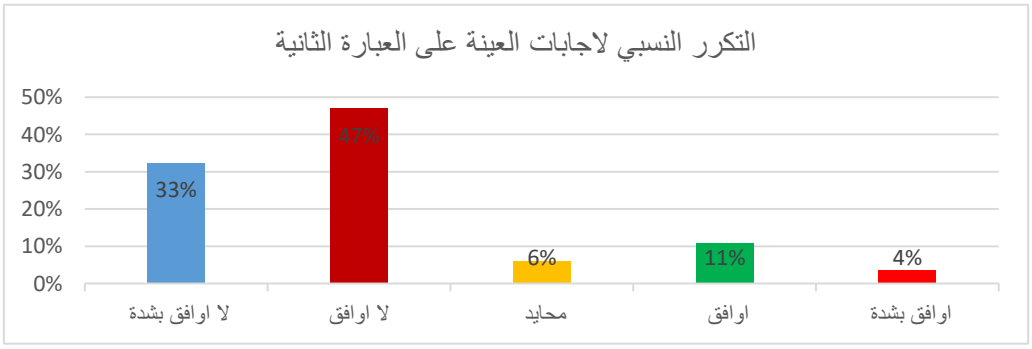

شكل رقم (2) اجابة العينة على العبارة الثانية

ج- العبارة الثالث: لا تنخفض مخاطر عدم سداد القروض عند انشاء شركة ضمان القروض.

الجدول (3) التوزيع التكراري لإجابات العينة المبحوثة على العبارة الثالثة

اجابات العينة	التكرار	النسبة
لا اوافق بشدة	39	47%
لا اوافق	26	31%
محايد	8	10%
اوافق	6	7%
اوافق بشدة	4	5%
المجموع	**83**	**100%**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل (spss v.25)

يتضح من خلال الجدول (3) ان غالبية أفراد العينة لا يوافقون وبشدة على ان انشاء شركات ضمان القروض لا تُخفض مخاطر عدم السداد وبنسبة بلغت (47%)، ونسبة (31%) لم يوافقوا على صحة العبارة، ونسبة (10%) كانو محايدين، بينما الذين وافقو بشدة على صحة العبارة بلغت نسبتهم (5%) ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الشكل (3).

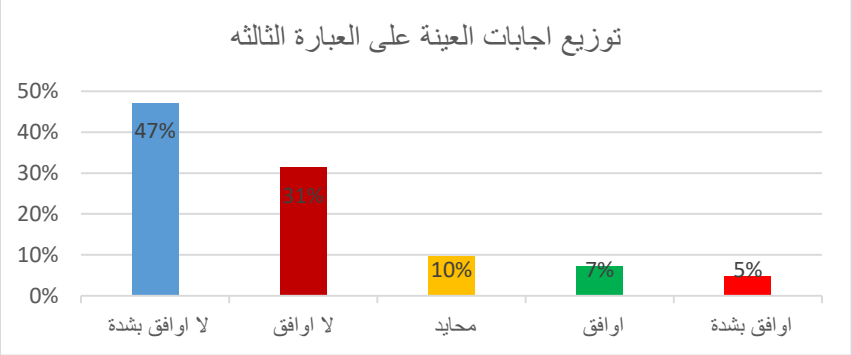

شكل رقم (3) اجابة العينة على العبارة الثالثة

د- العبارة الرابعة : الرقابة التي قد تمارسها شركة ضمان القروض المصرفي تؤدي الى تقليل مخاطر عدم سداد القروض.

الجدول (4) التوزيع التكراري لإجابات العينة المبحوثة على العبارة الرابعة

اجابات العينة	التكرار	النسبة
لا اوافق بشدة	17	20%
لا اوافق	20	24%
محايد	22	27%
اوافق	16	19%
اوافق بشدة	8	10%
المجموع	**83**	**100%**

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل (spss v.25)

من خلال قراءة الجدول (4) نلاحظ ان اراء العينة كانت متباينة حول الرقابة التي قد تمارسها شركة ضمان القروض المصرفي يمكن ان تؤدي الى تقليل مخاطر عدم سداد القروض، فكانت نسبة الحياد اعلى نسبة، اذ شلت (27%) من اجابات العينة، اما اللذين لم يوافقوا (24%) ونسبة (20%) لم يوافقوا بشدة، بينما موافق وموافق بشدة فكانت نسبتهم مجتمعة (29%) ، وهذا يشير الى ان غالبية العينة تتحفظ من ناحية الرقابة، ويمكن توضيح ماذكر حسب الشكل (4).

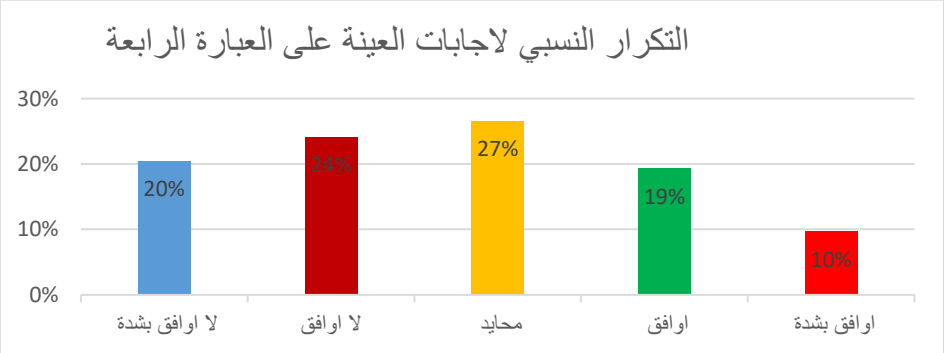

شكل رقم (4) اجابة العينة على العبارة الرابعة

جدول (5) التوزيع التكراري والوسط الحسابي والانحراف المعياري

ت	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	لا تسهم شركة ضمان القروض في تقليل مخاطر عدم سداد القروض.	5	3	4	17	54	1.65	0.831
2	ليس هناك علاقة عكسية بين انشاء شركة ضمان القروض ومخاطر عدم سداد القروض.	3	9	5	39	27	2.06	0.945
3	لا تؤثر مخاطر عدم سداد القروض على قدرة المصارف الاقراضية	4	6	8	26	39	1.92	0.920
4	الرقابة التي قد تمارسها شركة ضمان القروض المصرفي تؤدي الى تقليل مخاطر عدم سداد القروض.	8	16	22	20	17	2.73	1.230
	الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام						2.09	0.173

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج تحليل (spss v.25)

من خلال الجدول (5) اعلاه يتضح الاتي:-

1- بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة الاولى (1،65) وهي اقل من قيمة الوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري بلغ (0،831) اي ان الاجابات لاتتفق والعبارة الاولى بشأن عدم اسهام شركات ضمان القروض في تقليل مخاطر عدم سداد القروض، وترى العينة المبحوثة عكس ذلك اي اسهام الشركات المذكورة في تقليل مخاطر عدم السداد.

2- بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثانية (2،06) وهي اقل من قيمة الوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري (0،945) اي ان غالبية العينة لم تتفق مع صحة العبارة، وترى وجود علاقة عكسية بين انشاء شركة ضمان القروض ومخاطر عدم سداد القروض، تنخفض في وجودها وتزداد في غيابها.

3- بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة الثالثة (1،92) وهي اقل من قيمة الوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري (0،920)، اي ان غالبية العينة لم تتفق وبشكل كبير مع صحة العبارة وترى العكس، فهي ترى ان مخاطر عدم سداد القروض تؤثر على قدرة المصارف الاقراضية.

4- بلغت قيمة الوسط الحسابي للعبارة الرابعة (2،73) وهي اقل من قيمة الوسط الفرضي (3)، وبانحراف معياري (1،230)، اي ان غالبية اجابات العينة تتجه عكس العبارة، وترى ان الرقابة التي قد تمارسها شركة ضمان القروض المصرفي لا تؤدي الى تقليل مخاطر عدم سداد القروض، ويمكن ان يعود ذلك الى رفضها رقابة خارجية وبأن رقابة البنك المركزي العراقي كافية.

5- بلغت قيمة الوسط الحسابي العام (2،09) وهي اقل من قيمة الوسط الفرضي (3)، ومتوسط أنحراف معياري بلغ (0،173) وهذا يعني ان اجابات العينة على عبارات الفرضية الاربعة لا توافق على صحة العبارات، لذلك **نرفض فرضية العدم الفرعية ونقبل بالفرضية البديلة.**

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أ – الاستنتاجات

1. تواجه الوحدات الاقتصادية لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من توفير الضمانات الكافية للحصول على القروض المصرفية، التي تتطلبها المصارف.
2. لايمكن أن تؤدي شركات ضمان القروض دورها بشكل كامل إلا في ظل تجاوب المصارف معها ووجود سند قانوني لها ينضم تلك العلاقة.
3. ان انشاء شركات ضمان القروض يؤدي الى انخفاض مخاطر عدم سداد القروض لدى المصارف، بأعتبارها جهة ضامنة ومسددة في حال تخلف العميل عن السداد.
4. افرزت نتائج التحليل لمحاور الاستبانة اتفاق اراء غالبية العينة المبحوثة على مساهمة انشاء شركة ضمان القروض في تأمين السداد المصرفي.
5. أظهرت النتائج ان عينة البحث تؤيد وبشكل كبير وجود علاقة عكسية بين انشاء شركة ضمان القروض ومخاطر عدم سداد القروض، تزداد المخاطر بغياب هذه الشركة وتنخفض بوجودها.
6. لا تميل عينة البحث الى وجود رقابة تمارسها شركة ضمان القروض المصرفي بهدف تأمين السداد المصرفي، اذ تعد راقة البنك المركزي كافية لها، فضلاً عن ان هدفها ضمان الزبائن.

ب – التوصيات

1. ضرورة تخفيف المصارف من قيود منح الائتمان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بشكل لايتعارض مع هدف الامان لها، وبما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي.
2. ضرورة إنشاء شركة مختلطة تتكفل بمهام ضمانات القروض للمصارف الحكومية تعمل على مساعدة هذه المصارف على تحمل مخاطر الإقراض وتتيح لها إمكانية منح قروض بمستويات عالية.
3. ضرورة أهتمام البنك المركزي العراقي بموضوع شركات ضمان القروض لكونها الكفيل الضامن للوحدات الاقتصادية التي تروم طلب منح القروض من المصارف، وبما يسهم في تنشيط الاقتصاد العراقي.
4. ضرورة ادراك المصارف لاهمية شركات ضمان القروض، واهمية تنسيق العمل بينها وبين شركات ضمان القروض، من خلال وضع ألية مشتركة بدءاً من طلب القرض ومروراً بمنح القرض وانتهاءاً بتسديد مبلغ القرض.
5. الإستفادة من البحوث والتجارب العربية والدولية في إنشاء شركات ضمان القروض.
6. نشر التوعية بأهمية شركات ضمان القروض عن طريق توجيه وسائل الأعلام المرئية والمسموعة بأهمية شركات ضمان القروض في دعم منح القروض للوحدات الاقتصادية، لادراك المجتمع لها واللجوء لها كطرف ضامن لهم يسهل حصولهم على التمويل اللازم بالوقت المناسب.

المصادر:

المصادر العربية:

1. الأفندي، محمد أحمد (2020) الاقتصاد النقدي و المصرفي ، مركز الكتاب الاكاديمي.
2. دودين، أحمد يوسف (2014) منظمات الأعمال المعاصرة : الوظائف والإدارة.
3. الزبيدي، حمزة محمود (2011) إدارة المصارف ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان .
4. السامرائي، يسرى والدوري، زكريا (1999) الصيرفة المركزية والسياسة النقدية ، ط1 ، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس.
5. شيخة، محمد غياث (2022) التمويل: المبادئ – السياسات – التوجهات الحديثة ، دار رسلان للنشر والتوزيع ، دمشق.
10- القاضي، شريف حسام مختار (2021) القروض المصرفي.
11- كنعان، علي (2012) النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، ط1 ، دار المنهل اللبناني ، بيروت.
12- المغربي، محمد الفاتح محمود بشير (2020) إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية ، ط1 الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، القاهرة.
13- الدوري، سرى علي حسون (2012) دور الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات القروض المصرفي ، قسم الدراسات المالية ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، بغداد.
14- عبد القادر، سلوى عبد الجبار (2001) المخاطر وأثرها في القرار القروضي الصائب، معهد الإدارة ، الرصافة، مجلة كربلاء العلمية، العدد الأول، المجلد6.
15- عفانة، محمد كمال (2020) ادارة الائتمان المصرفي ، دار اليازوري العلمية ، عمّان.
16- عمي ، رقية (2013) دور ادارة المخاطر الائتمانية في التقليل من خطر عدم السداد –دراسة حالة –BEA– ام البواقي بوكالة البنك الخارجي الجزائري .
17- كريم، عقيل دخيل (2019)، قياس المخاطر القروض المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد9، العدد2.
18- الامين، عباس محمد ورابح، شقال (2017) استخدام التحليل القروضي في التقليل من مخاطر منح القروض في المصارف التجارية (دراسة حالة قرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.
19- حسين، فدوى ميرغني عثمان (2017) أثر استخدام المراجعة التحليلية في تقليل مخاطر قرارات القروض المصرفي: دراسة ميدانية على مصرف المزارع التجاري ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين.
20- خراز ، زينب (2018) دور طريقة القرض التنقيطي scoring في ادارة مخاطر الائتمان البنكية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.
21- الخوالدة، وجد محمد عبدالكريم (2019) أثر مخاطر القروض على ربحية المصارف التجارية ، رسالة ماجستير ، كلية ادارة المال والاعمال ، جامعة آل البيت.
22- غيتاوي، اسماء و عامر، فتحية (2020) ادارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة احمد دراية – ادرار.
23- النجار، اسامة (2008) دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز قاعدة القروض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين (2006-2008) ، رسالة ماجستير ، جامعة بير زيت – فلسطين.

المصادر الاجنبية:

1- Agnese, Paolo, Manuel Rizzo, and Vento Gianfranco (2018) SMEs Finance and Bankruptcies: The Role of Credit Guarantee Schemes in the UK, Journal of Applied Finance and Banking, Vol. 8 (3).
2- Apatachioae,Adina,(2015), The performance banking risks and their regulation, Procedia economics and finance , Vol.20,pp35-43.
3- Binh, Dang Thai (2015), Economic Impact of Credit Guarantee System: Hungarian Case Study, Club of Economics in Miskole, Vol. 11 (1), p.p. 11-24
4- Duaka,Chinwe.L.(2015), credit risk management in commercial banks ,Journal of economic and finance, Vol.6,Issue.3.
5- Gozzi, Juan Carlos and Sergio Schmukler (2016), Public Credit Guarantees and Access to Finance, WarWick Economics Research Paper Series, No. 1122.
6- Kutubi,Shawgat,S. & Ahmed,Kamran & Khan,Hayan,(2017), Bank performance and risk-taking- Does directors busyness matter?, Pacific-Basin finance journal.

7- Liu, D.J. (2008) Cooperative Risk Research of Commercial Banks and SME Credit Guarantee Companies. Wuhan University of Technology, Wuhan.

8- Mauchan Eric, (2001) analyse bancaire de l'entreprise et économie , Paris.

9- Shang, E.X. (2013) Research on Sustainable Development of SME Credit Guarantee Institutions. Dongbei University of Finance and Economics, Dalian.

10- Suryani, Embun (2015), Effective of State-Owned Credit Guarantee Corporation in Indonesia: Cost and Benefits to Small and Medium Enterprises, International Journal of Economic Research, Vol. 6 (5), p.p. 42-56